أسعار النفط وتداعياتها على سياسة التشغيل في الجزائر

(نظرة سوسيو اقتصادية)

د. علي بوخلخال
عمار ثليجي الأغواط؛ الجزائر
aliboukhalkhal.lag@gmail.com

د. بودالي بن عون
عمار ثليجي الأغواط؛ الجزائر
bts.benaoun@gmail.com

Received: *May 2018* ***Accepted:*** *July 2018* ***Published:*** *September 2018*

ملخص : لا يختلف اثنان على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يقوم بالدرجة الأولى على عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، كما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، وأي تغير سواء بالزيادة أو النقصان يؤثر على الاستراتيجيات التنموية إما بالإيجاب أو بالسلب، وعليه فإن السنوات الأخيرة شهدت تقلبات عديدة في أسعار النفط العالمية متأثرة بجملة من التغيرات الإقليمية والعالمية أدت إلى تراجع الأسعار وانهيارها إلى أرقام مخيفة تهدد الاقتصاد الجزائري، وفي هذا السياق جاءت هاته الورقة البحثية بهدف التعرف على انخفاض أسعار النفط وتداعياته على سياسة التوظيف في المؤسسات الحكومية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري : النفط : الاستراتيجيات التنموية : سياسة التشغيل : المؤسسات الحكومية

Abstract: Tout le monde s'accorde ce que l'économie algérienne soit une économie de rente basée principalement sur les revenus des hydrocarbures, qui représentent plus de 95% des exportations algériennes, L'économie algérienne est également liée à l'évolution du marché mondial du pétrole, et tout changement, qu'il soit à la hausse ou à la baisse influe sur les stratégies de développement, que ce soit positivement ou négativement. Ainsi au cours des dernières années ; il y a eu de nombreuses fluctuations des prix mondiaux du pétrole influencées par une série de changements régionaux et mondiaux ; Ce qui a conduit à la baisse et à l'effondrement des prix en chiffres effrayants menaçant l'économie algérienne. Dans ce contexte ; cet article est visé à identifier la baisse des prix du pétrole et ses conséquences sur la politique de l'emploi dans les institutions gouvernementales algériennes.

Les mots clés: Economie algérienne *:* pétrole *:* stratégies de développement *:* politique de l'emploi *:* institutions gouvernementales

1 – مقدمة

الاقتصاديات الوطنية من أهم الركائز التنموية التي تساهم في توازن واستقرار المجتمعات وغير ذلك قد يؤدي إلى اهتزاز المجتمعات وإلى ظهور أزمات وكوارث اقتصادية وأمنية وإنسانية تهدد بالدرجة الأولى الحياة الاجتماعية للأفراد، وفي هذا السياق تعتبر الجزائر من بين الدول العالمية التي عانت سابقاً من هاته الأزمة الاقتصادية على خلفية انهيار أسعار النفط سنتين (**1986 – 1987**) التي نزلت آنذاك إلى أقل من تسعة دولارات للبرميل، وعليه شكلت هاته المعطيات هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي، لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي كان يعتمد كلياً على عائدات النفط بنسبة كبيرة جداً، ولم تلبث تداعيات هذه الأزمة على الأفراد وعلى المجتمع ككل، بل زادت حدة الأزمة حين نفد احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وتدهورت الخزينة العمومية والأوضاع المعيشية للجزائريين، واختفت الكثير من المواد الغذائية الأساسية من الأسواق (**كالخبز والزيت والقهوة والسكر**) ومع نهاية سنة **1988**، كانت الجزائر مع زلزال اجتماعي عنيف مع أول انتفاضة شعبية تعم البلاد ودخول في دوامة من **اللا أمن** سميت بالعشرية السوداء. ويبدو أن التاريخ يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، مع تهاوي أسعار النفط عالمياً منذ نهاية سنة **2014** وبداية سنة **2015** بحيث يرى الكثير من الخبراء في المجال الاقتصادي أن تداعيات تقلبات أسعار النفط العالمية قد تكون نتائجها على المجتمع الجزائري أكثر من فترة الثمانينات إذا لم يتم الاخذ بالإجراءات اللازمة من أجل مواكبتها والحفاظ على المكتسبات التنموية والأمنية وأوضح في هذا الصدد الدكتور والاقتصادي ومدير معهد التنمية للموارد البشرية (**محمد بهلول**) في تصريحه لجريدة **EL KHABAR** " نشهد أول إرهاصات أزمة في الأفق مع هشاشة العملة، حيث يفقد الدينار من قيمته، ولكن أيضا مع بروز مضاعفات ستمس الاستثمار والتشغيل والمشاريع "[1]، وفي ظل هاته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الإقليمية والدولية اردنا التعرف على انخفاض أسعار النفط وتداعياته على سياسة التشغيل في المؤسسات الحكومية الجزائرية انطلاقاً من التساؤل التالي: **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل في المؤسسات الحكومية في الجزائر في الوقت الراهن ؟**

ويتم معالجة هاته الإشكالية من خلال المحاور التالية:

– نظرة عن أسعار النفط في السوق العالمية.

– سياسة التشغيل في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط في الوقت الراهن.

2 – أهداف الدراسة

- التطرق إلى التحولات الدولية والمتغيرات المحلية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني.
- البحث في الأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط وتداعياتها على الحياة الاجتماعية.
- إلقاء نظرة عن السياسة المنتهجة في عمليات التشغيل في الجزائر ومدى تأثرها بالحالة الاقتصادية في الجزائر.
- محاولة الوصول إلى تأثير انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل في المؤسسات الحكومية في الجزائر.

[1]– موقع الخبر الالكتروني، http://www.elkhabar.com/، شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر، يوم الزيارة 19 / 05 / 2018، على الساعة 15:13.

3 – منهج الدراسة

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث الذي يندرج ضمن نطاق البحوث النظرية **Pure**) (**Research** الغرض الأساسي والمباشر منه الوصول إلى حقيقة علمية وفكرية تتعلق بمسألة تداعيات انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر.

4 – نظرة عن أسعار النفط في السوق العالمية

يعتبر النفط من أبرز مصادر الطاقة لكثير من دول العالم ومن بينها الجزائر لما له مكانة رائدة في التجارة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى لدوره في توفير موارد مالية ضخمة تبنى على أثرها الاستراتيجيات التنموية (**اقتصادياً واجتماعيا**)، كما تتميز السوق النفط في العالم بجملة من التغيرات والتبدلات في أسعار النفط فعلى مر تطورات السوق النفطية شهدنا الكثير من التذبذب في الأسعار نتيجة العديد من المتغيرات الدولية التي تتحكم في استقرار الأسعار أو عدم استقرارها، ويرجع الكثير من المختصين في الشؤون النفطية أن من أهم هاته المتغيرات التي سببت في هذه الوضعية هي سياسية واقتصادية بدرجة الأولى، وعليه سوف نحاول التطرق إلى أسعار النفط في العالم وتغيراتها بالإضافة إلى أهمية الموارد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

والبداية تكون مع أسعار النفط العالمية منذ 1991 إلى غاية سنة 2014 من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل البياني رقم (1): يوضح سعر نفط برنت من أبريل 1991 إلى سبتمبر 2016

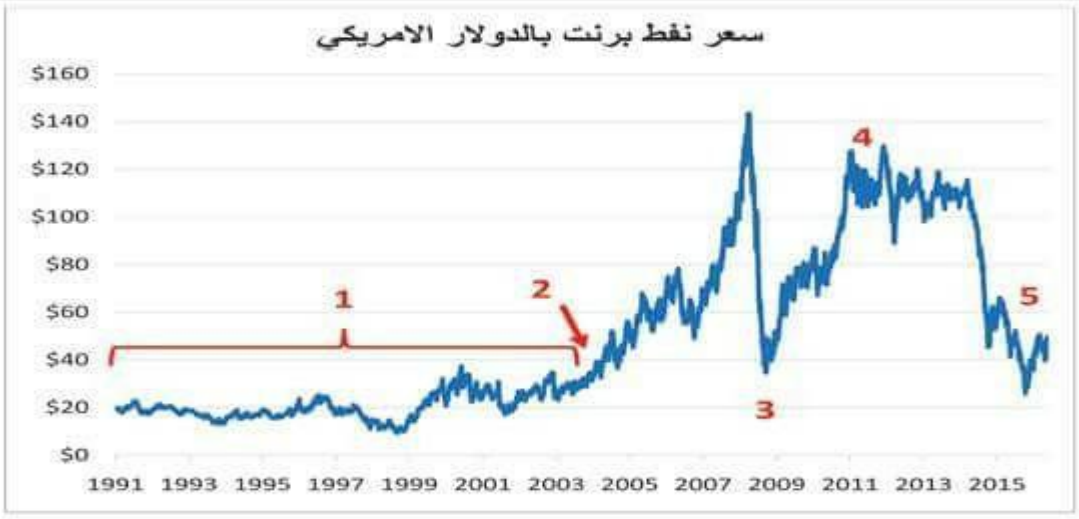

المصدر: وكالة الأنبار العالمية تومسون رويترز (Thomson Reuters Corporation)

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم 1 الذي يوضح تطورات أسعار النفط في العالم من سنة 1991 إلى غاية 2016 حسب وكالة الأنباء العالمية تومسون رويترز، وفي قراءتنا نلاحظ تذبذب كبير في المنحى بين الارتفاع والانخفاض ففي سنة 1991 سجلنا سعر البرميل الواحد (نفط برنت) بـ 20 دولار أمريكي بعد ذلك وحتى سنة 1997 لاحظنا تذبذب صغير في الأسعار وصولاً تقريبا إلى سعر 30 دولار أمريكي ثم ينخفض إلى أقل من 20 دولار أمريكي في سنة 1999، ولكن بعد سنة 1999 بدأت

أسعار النفط في ارتفاع هائل بداية من 40 دولار أمريكي للبرميل واستمر هذا الارتفاع ليصل الى مستوى خرافي 143 دولار أمريكي للبرميل الواحد في سنة 2008 وتعتبر هاته الفترة بالذات لدى المختصين إلى الكثير من المتغيرات العالمية منهم من يرجعها إلى العوامل السياسية على الساحة الدولية، وتتعلق هاته المتغيرات السياسية " بنهاية الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت والأزمة المالية الاسيوية، وأزمة الروبل الروسي، والهجمات الارهابية في **11 سبتمبر** على أميركا، والحرب الأميركية في العراق وافغانستان، والكثير من الاحداث الأخرى والتي يقول الخبراء الماليون بأنها كانت السبب وراء ارتفاع اسعار النفط بشكل سريع "[1]، أما الخبراء الاقتصاديون فقد كانت لهم نظرة أخرى فيما يخص تفسيرهم للارتفاع السريع في أسعار النفط ويرجعون ذلك إلى تزايد معدلات الطلب على النفط من الأسواق الناشئة (كالصين والهند والبرازيل)، بالإضافة أن هاته الفترة بالتحديد لم تشهد أي انتاج للنفط الصخري الأميركي وكل الإشارات كانت توحي بتزايد أسعار النفط لكن سرعان ما عاود هبوطه في ظرف وجيز جداً فقد نزل سعر النفط بمعدل قياسي من 143 دولار أميركي للبرميل الواحد في 2008 إلى 34 دولار أمريكي في نهاية السنة وبداية سنة 2009 ويرجع الخبراء سبب هذا الهبوط القياسي إلى الأزمة المالية العالمية التي كانت سبباً رئيسياً في تعرض الكثير من الدول للركود الاقتصادي، ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط، بعدها لاحظنا أن الأسعار في السوق النفطية بدأت تتعافى وبدأت في الارتفاع بحيث بلغ سعر البرميل الواحد 100 دولار أمريكي في سنة 2011 ويرجع الفضل في ذلك إلى النمو الاقتصادي العالمي وأثره في زيادة الطلب على النفط ولكن هذا الارتفاع عاد إلى الانخفاض مجدداً منذ بداية سنة 2014 بحيث نزل عند 50 دولار أمريكي ثم ينزل إلى مستويات 25 دولار أمريكي في سنة 2015.

أ. أسباب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية (سياسة أم اقتصاد ؟)

في الحقيقة هناك اختلاف كبير بين الخبراء في تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور أسعار النفط منذ سنة 2014، ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد الزوايا في مناقشة الموضوع فمنهم من يركز على الجانب الاقتصادي ومنهم من يركز على العوامل السياسية، وبالعودة إلى الندوة " **أسباب تدهور أسعار النفط ودوافع قرار أوبك بعدم خفض إنتاجها** " التي عقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في نوفمبر 2015 بالدوحة، وذلك لمناقشة التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتدهور أسعار النفط على البلدان المصدرة، وشارك في الندوة عدد من وزراء النفط السابقين ومجموعة من خبراء صناعة النفط التي انقسمت فيها الآراء والأطروحات العلمية بين الباحثين إلى رأيين، " يقول أحدهما إن دافع القرار هو تواطؤ سعودي أمريكي لتخفيض أسعار النفط من أجل الضغط على روسيا وإيران، وليس الحفاظ على الأسواق، وقد مثل هذا الرأي **ممدوح سلامة**، وهو خبير دولي في الطاقة واستشاري لدى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **UNIDO***، وقد شارك في

[1]– موقع جريدة القبس الكويتية، https://alqabas.com/311746 /، يوم الزيارة 21 / 05 / 2018، على الساعة 12:11.

الندوة بورقة بعنوان " العوامل الكامنة وراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط "، بينما تبنى بقية الباحثين الرأي الآخر القائل بأن دافع قرار أوبك هو الحفاظ على الأسواق ومنع مصادر الطاقة الأخرى، مثل النفط والغاز الصخري الذي نما إنتاجه خلال السنوات الماضية بسبب الأسعار المرتفعة، ومنعها من الاستيلاء على أسواقها، وهو التبرير الذي تقدمه أوبك لقرارها بعدم خفض الإنتاج. وتردد رأي ثالث على نحو ضعيف يجمع بين تلاقي مصالح الحفاظ على الأسواق مع مصالح تشكيل ضغط على كل من إيران وروسيا "[1].

✓ **رأي ممدوح سلامة**

ينطلق سلامة في تعليقاته حول الموضوع من منطلق أن (***النفط مثل عملة، وجهها الأول اقتصادي والثاني سياسي***) ويصر في هذا الشأن أن السبب الرئيسي في تدهور أسعار النفط في العالم هو سبب سياسي يعود إلى وجود اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وهو موجه ضد إيران وروسيا للضغط الاقتصادي عليهما – ويرجع ذلك إلى الخلفات السياسية الأولى بين السعودية وإيران والثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران بدرجة أقل – ويؤكد أن هناك ضغوطات كبيرة مارستها السعودية على منظمة أوبك كي لا تتخذ قراراً بخفض معدلات الإنتاج وحدث ذلك في الاجتماع 166 لأوبك بتاريخ 27 نوفمبر 2014 واجتماعها في يونيو 2015، كما قدم مثالاً عن مثل هذه الاتفاقيات حدث في الماضي " أولهما في مطلع سبعينيات القرن العشرين، لحصر تسعير بيع النفط السعودي بالدولار، مما أسهم في نشوء البترو دولار ورفع أسعار النفط، كما قدم مثالاً ثانياً من مطلع الثمانينيات بأن اتفاقاً سعودياً أمريكياً قد تم آنذاك على تخفيض كبير في أسعار النفط من أجل التأثير الاقتصادي على الاتحاد السوفياتي آنذاك، فأغرقت السعودية أسواق النفط بكميات إضافية متذرعة بالحجة نفسها (الحفاظ على الأسواق) ومتسببة في هبوط حاد في الأسعار إلى ما نحو 10 دولارات للبرميل "[2].

إذا حسب سلامة فإن العوامل السياسية العالمية هي التي تتحكم في أسواق النفط وأن تدهورها اليوم ربما يعود إلى اتفاق جديد بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تزايد حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين السعودية وإيران بالإضافة إلى الصراع الأبدي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كما أن سلامة يرفض كل الأطروحات الاقتصادية الأخرى.

✓ **الرأي النقيض**

[1]– سمير سعيفان وأخرون، **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الدوحة، ص 3

* **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO:** هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها في **فيينا** – **النمسا** ، الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي.

[2]– مرجع سبق ذكره، سمير سعيفان وأخرون، ص: 4.

أول من يمثل هذا الرأي هو **إبراهيم إبراهيم** (المستشار الاقتصادي لسمو الأمير في الديوان الأميري في حكومة قطر)، ويذهب إبراهيم في تحليلاته للأوضاع النفطية في العالم على نقيض ما رأيناه عند سلامة بحيث يرى أن أسباب انخفاض أسعار النفط ترجع إلى الاكتشافات الجديدة في ظل التطورات التقنية التي ساهمت في تطوير وتنويع مصادر النفط الأخرى من نفط وغاز صخريين وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية التي " زادت انتاجها من 5 إلى 9 ملايين برميل في اليوم "[1]، أما **خالد راشد الخاطر** (مدير إدارة البحوث والسياسة النقدية في مصرف قطر المركزي) فقد أشار في مداخلته حول (تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون) إلى وجود تخمة في سوق النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع كفاءة استخدام النفط، ومعاودة انتاج العراق وليبيا، وتزايد انتاج النفط الرملي، وعلى هذا النحو يرى **عبد المجيد العطار** (مستشار في الطاقة والري، ووزير الموارد المائية الجزائري ومدير عام شركة سوناطراك الجزائرية الأسبق) الذي شارك في الندوة بمداخلة عنوانها (انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري) ويرى العطار أن الأسباب تعود " إلى ظروف العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيها، سواء العوامل التقنية الإنتاجية الخاصة بالحقول أو عوامل التقدم التكنولوجي التي ترفع الكفاءة وتخفض حجم الاستهلاك، أو تنمية استغلال مصادر طاقة جديدة مثل الغاز الصخري، أو عوامل التباطؤ النمو الاقتصادي أو العوامل الجيوسياسية مثل العراق وليبيا وإيران "[2].

القصد من طرح هاته المجموعة من الآراء هو التعرف على نظرة الخبراء في مسألة تدهور أسعار النفط في السوق العالمية، فالرأي النقيض ذهب في تفسيراته إلى التركيز على العوامل الاقتصادية ودورها الأساسي في تدهور الأسعار وتجنب الحديث أن القضايا السياسية خاصة في منطقة شمال إفريقيا وتمثلها (ليبيا) ومنطقة الشرق الأوسط وتمثلها كل من (العراق والصراع بين السعودية وإيران) والقضية الأخرى وهي تتعلق بالصراع السياسي بين القطب الأمريكي والقطب الروسي وعليه فأن التغيرات السياسية والأمنية كانت لها دور أساسي وهذا ما تجلى في تفسيرات سلامة، ومن خلال ما تم طرحه من الأسباب التي أدت إلى تدهور أسعار النفط في العالم يمكن لنا أن نحددها في الأسباب التالية من خلال الشكل التالي:

[1]– نفس المرجع، ص: 5.

[2]– مرجع نفسه، ص : 5.

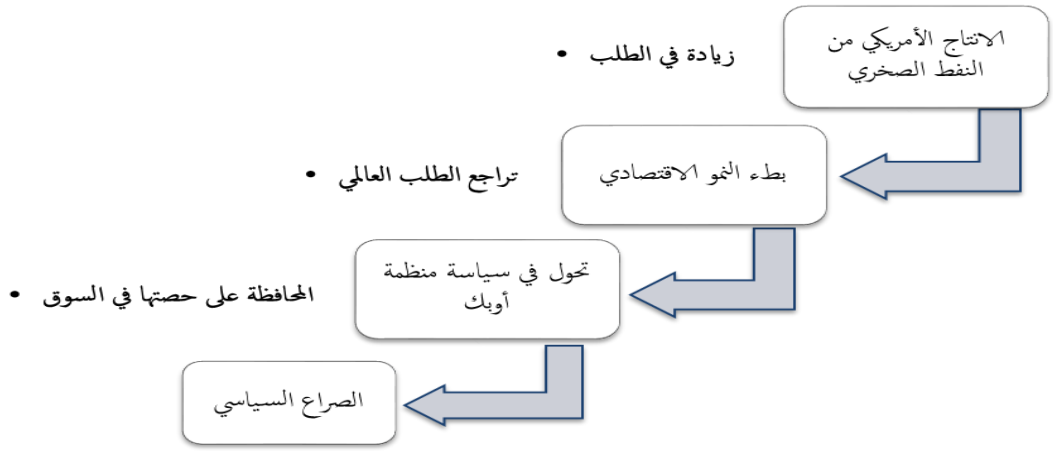

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (2): مخطط يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تراجع أسعار النفط في سنة 2014

5 – سياسة التشغيل في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط في الوقت الراهن

لقد باتت سياسة التوظيف (التشغيل) في الجزائر محل اهتمام السلطات العمومية في استراتيجياتها التنموية لما لها من دور أساسي في المحافظة على توازن المجتمع، وتهدف مختلف هاته الاستراتيجيات إلى استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها من جهة، ومن جهة أخرى سياسة لمكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة، ويرجع الكثير من مختصين في الاقتصاد الجزائري ان هذا الاهتمام راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد معدلات الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهذا ما قد يؤدي إلى الكثير من الضغوطات الاجتماعية التي قد تهدد الاستقرار الاجتماعي ومواجهة لهذا الوضع تم اعتماد جملة من الإجراءات وإرساء عدد من الآليات خاصة في فترة ممتدة بين (**1990 – 2018**) والتي تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل، والتي هي " عبارة عن مجموع التدخلات الحكومية في سوق العمل الرامية إلى تحسين سيره وتخفيض الاختلالات التي يمكن أن تظهر على مستواه "[1].

تحليلاتنا لسياسة التشغيل في الجزائر يرتبط ارتباط كبير بالوضيعة الاقتصادية للبلاد والتي نلخصها في ثلاثة مراحل مهمة خلال هذه الفترة، أولها مطلع التسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر النفط، والمرحلة الثانية والتي

[1] – Gautie.j, **les politiques de l'emploi: les marges étroites de contre le chomage**, édition dyninfo economie,Paris,p:12.

عرفت برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما المرحلة الثالثة وتبدأ بعد سنة 2014 التي شهدت تدهور كبير في أسعار النفط وتأثيراتها على البرامج الاقتصادية وعلى وتيرة النمو الاقتصادي.

✓ **المرحلة الأولى (1990 – 2000)**

" رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار الموارد الخام المصدرة، وتضخم الديون وشح مصادر التمويل الخارجي، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات النمو وتسجيل معدل عالي من البطالة، حيث بات من الضروري الشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجالية، فكان ذلك بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي "[1]، ويعرف هذا البرنامج " في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة "[2]، ومن آثار هذا البرامج الإصلاحية على الاقتصاد الوطني ما يلي:

1. قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية **1323** مؤسسة تشغل **220000** عامل، والتي احيلت إلى الخوصصة بمعدل **2.5%** سنويا.
2. تم التنازل عن **1000** مؤسسة لفائدة العمال، والذين يقارب عددهم **2000** من مجموع **5000** عامل.
3. عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94 – 97 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 عمومية و85 مؤسسة خاصة[3].
4. إن خمسي طالبي العمل من فئة النساء حيث مست البطالة 47800 امرأة سنة 1996 بعد ما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة.
5. زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم وهذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية[1].

[1]– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** " **التجربة الجزائرية** "، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 174 – 175.

[2]– أحمد شفير، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل** " **حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص: 128.

[3]– محمد بن عزة وعبد اللطيف شليل، **دور المؤسسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 – 16 نوفمبر 2011، المسيلة، ص: 5.

وتشير احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** في الفترة الممتدة بين (1993 – 2000) فيما يخص نصيب قطاع التشغيل في الجزائر من الميزانية العامة إلى ما يلي:

الجدول رقم (1): نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل مليار دج	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو التشغيل
1993	32.8	2000	2.12	/
1994	31	2200	1.96	10
1995	29.4	2550	2.09	15.9
1996	28.2	2500	1.69	2
1997	30.4	3000	1.82	20
1998	31.2	3800	1.77	26.66
1999	29.9	6250	2.64	64.47
2000	28.9	7900	3.15	26.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تدني في نسبة الانفاق العام بالنسبة PIB ، حيث سجلنا نسبة 32.8% سنة 1993 لنسجل بعدها انخفاضاً إلى 31% في سنة 1994 ثم إلى 29.4% في سنة 1995 ثم إلى 28.2% في سنة 1996، ثم شهدنا ارتفاعاً تدريجياً إلى 30.4% في سنة 1997 ثم إلى 31.2% في سنة 1998، ليعود بعدها إلى الانخفاض إلى 29.9% في سنة 1999 و28.9% في سنة 2000، وعليه فإن هذا التدني في مستوى الانفاق العام راجع إلى سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة بهدف تقليص مستوى النفاقات العامة.

✓ **المرحلة الثانية (2001 – 2014)**

شهدت هاته المرحلة ثلاثة برامج إصلاحية مهمة هي (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014) بهدف إلى احياء الاقتصاد الوطني.

[1]– مرجع سابق، مدني بن شهرة، ص: 183.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004): وهو برنامج مهم وضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر ب 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار، ومن أهداف البرنامج توفير المزيد من مناصب الشغل من أجل التخفيف من نسب البطالة.

2. برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009): أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات (2005 – 2009) وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دج[1]، وساهم برنامج دعم النمو في إنشاء 122000 منصب شغل إلى غاية سنة 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل 400000 منصب عمل سنوياً[2].

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014): جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث حصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتي الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز جهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

ومن خلال هاته البرامج التي نفذتها الحكومة في هذه المرحلة ساهمت في " انخفاض محسوس لمعدلات البطالة بحيث انتقلت من 28.89% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6% سنة 2014 وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية "[4].

✓ **المرحلة الثالثة (2014 إلى غاية اليوم)**

شهدت هذه المرحلة تغيرات لم تكن في حساب الحكومة الجزائرية، بحيث فجأة نزلت وتدهورت أسعار البترول إلى مستوى رهيب جداً، وآثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة في الجزائر، وهو ما دفع بالسياسيين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم التعاطي سريعا مع الأزمة خاصة في ظل فشل الحكومة في تنويع الاقتصاد الوطني بالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة وقطاعات أخرى، ليصبح اقتصادا منتجا، وأدى " انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي، وفي عام 2015، تراجع معدل النمو إلى 2.9% من 4.1% في 2014، تأثراً بهبوط متوسط سعر النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 59 دولارا للبرميل في 2015، وحسب التوقعات الأولية بأن هبوط أسعار النفط لن يستمر طويلا، أدى عدم ضبط أوضاع المالية العامة إلى تضاعف عجز الميزانية إلى 15.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وزاد

[1]– منصوري الزين، **تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر " حالة الجزائر "**، بحث، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص:10.

[2]– سليمة غرزي، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص: 129.

[3]– عثماني وبوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، 11 – 12 مارس 2013، سطيف، ص ص: 9 – 10.

[4]– فتيحة داود ومحمد المبارك، **تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة 2000– 2014**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 12، العدد 23، الجزائر، 2017، ص: 55.

عجز ميزان الحساب الجاري إلى ثلاثة أمثال إلى 15.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 "[1]، وكل هذه الاحصائيات سوف تؤثر سلبا على استراتيجيات التنمية التي انتهجتها الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى اثارت مخاوف كبيرة أوساط الشعب خوفا من تكرار أزمة سنة 1986 وهذا ما صرح به الخبير الاقتصادي الجزائري (**عبد القادر بريش**) " أن تراجع أسعار النفط قد يجبر الحكومة على تقليص ميزانية التسيير، وتخفيض الرواتب، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، ما قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب "[2].

انخفاض أسعار النفط كان له تأثير مباشر على ارتفاع نسب البطالة في أول سنة للأزمة النفطية بحيث تشير احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 تطور نسب البطالة في الفترة الممتدة ما بين (**2010 – 2014**)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2010 – 2014

السنوات	إجمالي عدد البطالين	النسبة الاجمالية %
2010	**10760000**	**%10.07**
2011	**1062000**	**%10**
2012	**1253000**	**%11.0**
2013	**1175000**	**%9.8**
2014	**1214000**	**%10.6**

Source: **Office National des Statistiques**: **ONS**, **2015**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تطور نسبة البطالة والتي سوف نركز فيها على سنة 2013 – 2014، وبلغت نسبة البطالة في سنة 2013 9.8% أي قبل انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا راجع إلى إنشاء وكالات دعم توفير مناصب الشغل (**ANEM**, **ANSEJ**, **CNAC**) بينما ارتفعت نسبة البطالة في سنة 2014 إلى 10.6% في أول سنة للأزمة انخفاض أسعار النفط كنتيجة لبعض المشاريع الاقتصادية التي اثبتت فشلها في فرض نفسها في سوق الشغل.

[1]– الجزائر: الآفاق الاقتصادية، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– ربيع 2016.

[2]– موقع الجزيرة نت، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، http://www.aljazeera.net/portal، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 17:46.

ومن أجل التجاوب مع هذه الأزمة وإجراء الإجراءات الازمة من أجل التصدي لها ومحاولة مكافحتها وإيجاد حلول جديدة من شأنها أن تخلق مصادر مالية جديدة للحكومة، ومن بين هذه القرارات ما يلي:

✓ **سياسة ترشيد النفقات (التقشف)**

أعلنت الحكومة الجزائرية عن إجراءات جديدة للتقشف بعد انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية بداية من حث المواطنين على عدم الإسراف وصولا إلى إمكانية تسريح آلاف العمال من المؤسسات العمومية، وهذا بعد " انخفاض عائدات الجزائر من النفط بنسبة 50% نتيجة انخفاض سعره إلى أقل من 60 دولارا "[1]، ومن هذا المنطلق أخذت الحكومة التدابير التالية فيما يخص قطاع التشغيل:

– غلق المؤسسات العمومية التي أثبتت عدم جدواها اقتصادياً.

– الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

– بالإضافة إلى إلغاء جميع مسابقات التوظيف في القطاع العمومي لسنة 2015 لتخفيض المصاريف.

✓ **سياسة الأولوية**

المقصود بسياسة الأولوية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في قطاع التشغيل وهي أولوية قطاع على قطاع وحسب احتياجات المجتمع لها، كما " تعهدت الحكومة بتقليص نسبة البطالة التي تخطت نسبة 10%، وذلك من خلال دعم الاستثمار في القطاعات الموفرة لفرص العمل كالفلاحة (الزراعة) والصناعة والسياحة، مع توظيف 474 ألف شخص ضمن آلية "دعم تشغيل الشباب" وهي آلية مبنية على توظيف العمال بعقود مؤقتة (من سنة إلى 3 سنوات) في القطاع العمومي أو الخاص على أن تتكفل الدولة بدفع راتب العامل في القطاع الخاص "[2]، بالإضافة إلى فتح التوظيف بمناصب محدودة حسب حاجيات كل مؤسسة.

✓ **سياسة التحفيز**

وهي سياسة سعت من خلالها الحكومة الجزائرية على تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة بهدف خلق مناصب عمل جديدة وتخفيف الضغط على سوق الشغل كما صرح به المدير العام لوكالة دعم وتشغيل الشباب " **أونساج** " السيد (**محمد زمالي**) " بأن مؤسسته تلقت تعليمات تفيد بتشجيع الشباب على خلق مؤسساتهم المصغرة، مؤكدا بأن إجراءات التقشف لن تمس التشغيل في الجزائر حاليا، وضرورة إنشاء اكبر عدد ممكن من الشركات على أرض الوطن، مؤكدا بأنه سيتم إنشاء 90 ألف مؤسسة مصغرة خلال السنة الجارية منها 60 ألف مؤسسة في إطار برنامج أونساج و 30 ألفا في اطار برنامج كناك، وتابع القول بأن إنشاء الشركات هو تفكير في مرحلة ما بعد البترول و التقليص من التبعية لقطاع المحروقات حسبه، وأضاف بأن

[1]– موقع العربية نت، الجزائر تتجه لتسريح آلاف العمال وإجراءات تقشف " صعبة "، https://www.alarabiya.net/، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 18:21.

[2]– موقع العربي الجديد، السكن والتشغيل أولوية الجزائر... برغم التقشف، https://www.alaraby.co.uk/portal، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 23:10.

خلق مثل هذه المؤسسات يسمح بتوفير عدد كبير من مناصب الشغل للشباب، مشيرا إلى أن قانون المالية الجديد للسنة الجارية فتح المجال والفرص أمام الشباب فيما يخص النظام الجبائي الذي سيشجعهم على خلق مؤسساتهم المصغرة الخاصة بنظام ضرائب موحد فيما تعلق بالمشاريع التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دينار "[1].

– خاتمة

على العموم فإن استمرار انخفاض أسعار النفط قد يضر بالاقتصاد الوطني في ظل الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وعليه على الحكومة التغيير من نمط اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى تنويع الاقتصاد والاستثمار في قطاعات (الفلاحة، والسياحة، والصناعة)، وهذا البديل الذي يمكنها من إعادة بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جديد، أما فيما يخص قطاع التشغيل في الجزائر والنواقص العديدة التي يعاني منها على الوزارة الوصية إيجاد صيغ وبرامج جديدة تمكنها من فك الضغط على سوق الشغل.

– قائمة المراجع

1. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل " التجربة الجزائرية "**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2. سمير سعيفان وأخرون، **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الدوحة.

3. محمد بن عزة وعبد اللطيف شليل، **دور المؤسسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 – 16 نوفمبر 2011، المسيلة.

4. أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل " حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

5. منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر " حالة الجزائر "، بحث، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

6. سليمة غرزي، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

7. عثماني وبوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، 11 – 12 مارس 2013، سطيف.

8. فتيحة داود ومحمد المبارك، تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة 2000- 2014، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 12، العدد 23، الجزائر، 2017.

[1]– موقع اخباري جزايرس، إجراءات التقشف لن تمس التشغيل في الجزائر، https://www.djazairess.com/akhersaa/111886، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 23:30.

9. الجزائر: الآفاق الاقتصادية، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ربيع 2016.
10. وكالة الأنبار العالمية تومسون رويترز Thomson Reuters Corporation
11. موقع الخبر الالكتروني، شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر ، http://www.elkhabar.com/، يوم الزيارة 19 / 05 / 2018، على الساعة 15:13.
12. موقع جريدة القبس الكويتية، https://alqabas.com/311746 /، يوم الزيارة 21 / 05 / 2018، على الساعة 12:11.
13. موقع الجزيرة نت، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، http://www.aljazeera.net/portal، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 17:46.
14. موقع العربية نت، الجزائر تتجه لتسريح آلاف العمال وإجراءات تقشف " صعبة "، https://www.alarabiya.net/، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 18:21.
15. موقع العربي الجديد، السكن والتشغيل أولوية الجزائر... برغم التقشف، https://www.alaraby.co.uk/portal، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 23:10.
16. موقع اخباري جزايرس، إجراءات التقشف لن تمس التشغيل في الجزائر، https://www.djazairess.com/akhersaa/111886، يوم الزيارة 23 / 05 / 2018، على الساعة 23:30.
17. Office National des Statistiques: ONS, 2015.
18. Gautie.j, les politiques de l'emploi: les marges étroites de contre le chomage, édition dyninfo economie,Paris.